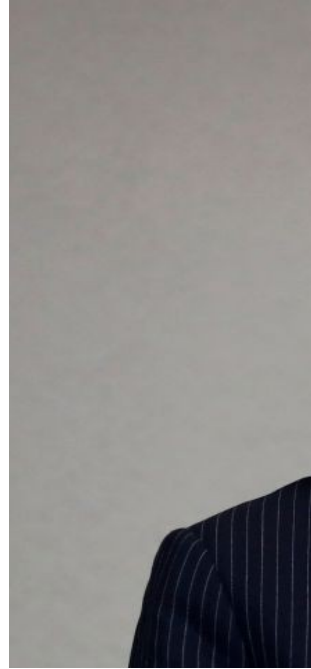


تقرير إماراتي: الحلبوسي يعاني سياسياً ونسي أيامه السعيدة.. 3 سيناريوهات أحلاها مٌر عليه



أفاد تقرير لمركز الإمارات للسياسات، اليوم الخميس، بأن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي يعاني سياسياً، فيما بين انه يواجه ثلاثة سيناريوهات أحلاها مر عليه.

التقرير الذي تابعته وكالة "المطلع"، ركز على نقاط أساسية في مستجدات الوضع السياسي منها: ظهور خلافات بين رئيس البرلمان العراقي، محمد الحلبوسي، ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ومن خلفه قوى "الإطار التنسيقي". أهمها، الخلاف على قرارات السوداني بخصوص توزيع عدد من المناصب الحكومية، والخلاف حول الموازنة العامة الاتحادية".

وبحسب التقرير تسببت هذه الخلافات بتجدد الحديث عن إمكانية إعادة سيناريو "إقالة الحلبوسي"، خاصة مع تصريحات علنية من "تحالف العزم" عن خطوات بهذا الشأن . لكن نجاح عملية الإقالة ليس قراراً سنياً في الأساس، بل يرتبط بإرادة الفاعل السياسي الشيعي.

ويتوقع التقرير استمرار تلويح قوى الإطار التنسيقي بإقالة رئيس البرلمان من دون أي خطوات حقيقية

لتفعيلها من أجل مزيد من الضغط على الحلبيوسي وانتزاع التنازلات منه.

وأشار الى ان "مطالب بعض السياسيين السنة لاقالة الحلبيوسي تصاعدت في الآونة الأخيرة ، فيما يبدو جزءاً من معركة مفتوحة لإعادة صياغة المشهد السياسي السني، وانعكاساً لخلافات داخل الائتلاف الذي شكّل حكومة محمد شياع السوداني".

وتُسلط هذه الورقة الضوء على خلفيات هذا الخلاف، وأبعاده، والسيناريوهات المحتملة له.

مقدمات أساسية لفهم المشهد السُّني العراقي

هناك بضعة مقدمات ضرورية لا بد من وضعها في سياق أي تحليل للوضع السني في العراق.

أولاً، لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية ناضجة ومنظمة في المشهد السياسي السني، لأن ما هو قائم من كيانات هو في أفضل الأحوال تجمعات سياسية-زبائنية تتشكل حول شخص بعينه بناءً على ثلاثة محددات: المنصب الرسمي، والإمكانية المالية للتمويل، والعلاقة مع القوى الشيعية. لهذا فإن قوة أي حزب أو كتلة سياسية سنية تستند إلى رمال متحركة تبعاً للمحددات الثلاثة المذكورة.

ثانياً، بعد عام 2014، لم تعد هناك أي ملامح لهوية سياسية سنية، خصوصاً بعد أن تمكن الفاعل السياسي الشيعي من إنتاج طبقة سياسية سنية تعتمد بشكل كبير على دعمه لها، وبالتالي تستمد وجودها وديمومتها من علاقتها بهذا الفاعل لا من تمثيلها الحقيقي لمطالب المجتمعات السنية المحلية وتطلعاتها.

ثالثاً، إن موقع رئيس مجلس النواب يتأثر أكثر من غيره من المواقع الرئاسية بالتحولات في ميزان القوى السياسي، وبالتالي يمكن الإطاحة به بسلاسة بخلاف موقعي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء؛ فبموجب الدستور لا يمكن إعفاء رئيس الجمهورية إلا بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا في ثلاث حالات حصراً هي: الحنث في اليمين الدستورية، وانتهاك الدستور، والخيانة العظمى. وليس هناك حتى اللحظة قانون ينظم محاكمة كهذه.

وأضاف التقرير أنه "لا يمكن سحب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء إلا بطلب من خمس أعضاء مجلس النواب، بشرط أن يكون ذلك بعد استجوابه في مجلس النواب، وهو استجواب يمكن تعطيله (كما فعل رئيس مجلس الوزراء الأسبق نوري المالكي عندما رفض حضور الاستجواب إلى نهاية ولايته الأولى)، كما أن وجود كتلة

شيعة تزيد عن النصف + واحد داخل مجلس النواب تجعل إمكانية حصول سحب الثقة على الأغلبية المطلقة شديد الصعوبة عملياً من دون تبلور قرار يدعمه معظم القوى الشيعية بذلك".

أمّا رئيس مجلس النواب، فيمكن لمجلس النواب إقالته بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس بطلب مسبب من ثلث أعضاء المجلس فقط (وفقاً لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب)، أي أنه مجرد تقديم 110 نائب طلباً بإقالته لأي سبب كان، فإن الإقالة تتحقق بعد حصولها على 165 أو 166 صوتاً (تبعاً للتأويلات المختلفة للأغلبية المطلقة). وهذه السلسلة هي التي تجعل من يحتل هذا المنصب في وضع هش.

الحلوسي والولاية الثانية

انتهت الانتخابات المبكرة لمجلس النواب التي جرت في أكتوبر 2021، بفوز كبير لـ "حزب تقدم" الذي يتزعمه محمد الحلوسي (حصل على 37 مقعداً)، واستطاع لاحقاً ضمّ نواب رشّحوا بصفتهم مستقلين وفازوا في الانتخابات وعددهم 5 ليصل عدد نواب الحزب إلى 42 نائباً.

هذا الفوز دفع القوى المناوئة للحلوسي إلى التجمع ضده في تحالف أُطلق عليه "تحالف العزم"، يضم 32 نائباً من تحالف "عزم" (16 مقعد)، و"حركة حسم" (3 مقاعد)، و"الجماهير الوطني" (4 مقاعد)، والنواب السنة في تحالف "العقد الوطني" بقيادة فالح الفياض (3 نواب)، فضلاً عن 6 نواب مستقلين. شكّل هذا التحالف تحدياً كبيراً لفرض عودة محمد الحلوسي ثانيةً إلى منصب رئيس مجلس النواب، لاسيما في ظل الصراع الشيعي-الشيوعي الذي كان قائماً بين "التيار الصدري"، و"الإطار التنسيقي" الذي ضمّ كل القوى الشيعية الشاعرة بالتهديد من إمكانية سيطرة الصديريين على الحكومة، وفي ظل طرح مقتدى الصدر فكرة ما سمّاه "حكومة الأغلبية"، التي كانت تعني بالنسبة له حكومة ائتلافية لا تضم كل القوى الشيعية والسنية والكردية، بل جزءاً منها، فيما تذهب البقية إلى المعارضة.

دعم "الإطار التنسيقي" بقوة تشكيل "تحالف العزم"، بل وتدخل بشكل مباشر من أجل دفع بعض القوى السنية الحليفة للفاعلين السياسيين الشيعة (تحالف حسم)، أو بعض النواب السنة الذين فازوا على قوائم "الإطار التنسيقي" للالتحاق بالتحالف، كما هو الحال مع الفائزين السنة الثلاثة ضمن تحالف "العقد الوطني"، أو نواباً مستقلين شكلاً لكنهم محسوبين عملياً على بعض قوى "الإطار التنسيقي".

كما كانت قوى "الإطار التنسيقي" نفسها الفاعل الرئيس في الانشقاق الذي حصل داخل "تحالف العزم" بعد اتفاق زعيمه (خميس الخنجر) مع "حزب تقدم" على تشكيل تحالف "السيادة"، حين عمد إلى دفع هذه القوى

إلى تقديم طلب إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاستبدال رئيس التحالف (وجعل النائب مثنى السامرائي رئيساً جديداً له)، وبالتالي الإبقاء على "تحالف العزم" بعيداً عن "تحالف السيادة"، ثم الضغط لاحقاً على أحمد الجبوري (أبو مازن) للانسحاب من التحالف أيضاً مقابل تسيير بعض مصالحه وتعطيل الملاحقات القضائية له.

لكن التحالف الثلاثي الذي تشكل من "التيار الصدري" و"تحالف السيادة" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني" استطاع حينها، بسبب حجمه العددي تمرير جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب والتجديد لمحمد الحلبوسي رغم محاولات "الإطار التنسيقي" تعطيل ذلك، سواء عبر تقديم مرشح سني لهذا المنصب، أو عبر افتعال أزمة لتأجيل تلك الجلسة، أو الذهاب إلى المحكمة الاتحادية العليا للإبقاء على هذا التعطيل من طريق استصدار أمر ولائي بتجميد رئاسة مجلس النواب، لكن الأمور حسمت في النهاية عبر ردّ المحكمة الاتحادية للطعن المقدم بشأن عدم قانونية تلك الجلسة.

وتابع التقرير، أنه "مع ذلك، استطاع "الإطار التنسيقي" أن يحصل على قرار من المحكمة الاتحادية بشأن تفسير المادة من الدستور التي تتحدث عن نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، وأفتت المحكمة بأن تلك الجلسة يجب أن تكون بنصاب الثلثين، وهو ما عطّل إمكانية انتخاب مرشح "الحزب الديمقراطي الكردستاني" المدعوم من الصدر و"السيادة" لرئاسة الجمهورية، ما يعني تعطيل أي إمكانية لتشكيل الحكومة كخطوة لاحقة.

ثم جاءت الخطوة المفاجئة التي قام بها مقتدى الصدر، والتي أفضت إلى استقالة نواب التيار الصدري (عددهم 73 نائباً) لتعيد رسم خريطة التحالفات مرة أخرى داخل مجلس النواب، ليتحالف "السيادة" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني" مع "الإطار التنسيقي" هذه المرة لتشكيل ائتلاف "إدارة الدولة"، وكان من نتائج هذا التحالف الاتفاق على حركة استعراضية تمثلت باستقالة رئيس مجلس النواب من منصبه الذي وصل إليه بدعم الصدرين، ومعارضة "الإطار التنسيقي"، مع تصويت مجلس النواب (بما في ذلك نواب "الإطار التنسيقي") على رفض الاستقالة، ليكون الأمر بمثابة انتخاب جديد لرئيس مجلس النواب بدعم "الإطار التنسيقي" هذه المرة!

استمرار الشك

لكن تجديد الثقة هذا لم يَـُـغَطِْ على حقيقة أن ثمة قوى داخل "الإطار التنسيقي" طَلَّـت تنظر للحلبوسي بوصفه "خائناً" لها، خاصة أن هذه القوى هي نفسها التي أوصلته إلى منصبه عام 2018، وبالتحديد

كتلتا "دولة القانون" بزعامه نوري المالكي، و "عصائب أهل الحق". لهذا دعمت هذه القوى "تحالف العزم" للحصول على حصة أكبر من حجمه العددي فيما يتعلق بتوزيع الوزارات (حصل على وزارتين هما الدفاع والتربية)، أو توزيع المناصب الأخرى، واستخدمت التحالف لمناكفة الحلبوسي كلما احتاجت لذلك.

تسبب ذلك بتنامي الشعور لدى محمد الحلبوسي بأنّ هناك محاولة ممنهجة لضعافه، وبحسب بعض التقارير فإنّ رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، اتخذ قرارات بخصوص 15 منصباً حكومياً كان يُفترض أن تُمنح لتحالف "السيادة" بموجب اتفاق تشكيل الحكومة، إلّا أنّهُ لم يعد للتحالف بهذا الشأن.

ومؤخراً، دارت مواجهة بين الحلبوسي والسوداني، بسبب الخلاف حول الموازنة العامة الاتحادية، التي يريدها السوداني لثلاث سنوات وليس لسنة واحدة، ويرفض الحلبوسي ذلك لأنه يجدها تحدّياً من إمكانية الضغط على الحكومة ومساومتها، ويُفضّل عليها الموازنة السنوية، فضلاً عن الخلاف حول بنود الموازنة نفسها. إنّ الموازنة العامة الاتحادية في العراق ليست وثيقة اقتصادية وحسب، بل هي وثيقة سياسية يخضع تصميمها لعلاقات القوة وقواعد الاستثمار في المال العام، بسبب تحول سلطات الدولة ومؤسساتها إلى إقطاعيات للفاعلين السياسيين، بداية من لحظة إعدادها في وزارتي المالية والتخطيط، وانتهاء بلحظة إقرارها في مجلس النواب، وهو السبب الأساسي في تصاعد التوتر في العلاقة بين الحلبوسي من جهة، ومحمد شياع السوداني و"الإطار التنسيقي" من جهة أخرى.

تزامن هذا التوتر مع مشكلة أخرى تتعلق بأزمة ما سُمّي "أراضي الوفاء" في محافظة الأنبار، وهي ترتبط بعمليات استيلاء على أراضي تابعة للدولة وبيعها للمواطنين في المحافظة، يُعتقد أنّها تمت برعاية الحلبوسي الذي أخذ يتعامل مع الأنبار بوصفها "إقطاعيته" الخاصة. فقد أمرّ السوداني على الاستمرار بالتحقيقات في هذا القضية، وبالفعل أوقفت هيئة النزاهة عدداً من المتهمين، وحققت مع آخرين، بمن فيهم محافظ الأنبار نفسه (جرت هذه العملية الكبرى والاستثنائية" كما وصفها هيئة النزاهة يوم 4 أبريل، أي في اليوم التالي للإجازة التي منحها رئيس مجلس النواب لنفسه كما سنرى). ورغم نفي الهيئة نفسها في بيان صادر عنها وجود بعد سياسي لهذه القضية، إلّا أنّ توقيتها وطبيعتها وحقيقة خضوع الهيئة لتأثير رئيس الوزراء والتحالف الشيعي تشير إلى دوافع سياسية خلف "الحرص" على التعامل معها.

تحول الخلاف بين الحلبوسي وبعض قوى "الإطار التنسيقي"، بسرعة من الغرف المغلقة إلى العلن؛ فبسبب ضغط "الإطار التنسيقي" لتقديم مشروع الموازنة العامة للأعوام 2023، و2024 و2025 للقراءة الأولى التي تمهد لتشريعها لاحقاً، اضطرّ رئيس مجلس النواب إلى منح نفسه إجازة لمدة 15 يوماً، في نوع من

الاعتراض الضمني على قانون الموازنة. مع ذلك، نجح "الإطار التنسيقي"، خاصة بعد عقده لصفقة تتعلق بالنفط وحصّة إقليم كردستان من الموازنة وبالتالي تحييد الجانب الكردي، في دفع المجلس إلى إنجاز القراءة الأولى يوم 5 أبريل برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب، وهو ما اضطرّ الحلبوسي لقطع إجازته والعودة إلى رئاسة مجلس النواب، لتتم قراءة تقرير اللجنة المالية الخاص بمشروع قانون الموازنة تمهيداً لتشريعته. وليس واضحاً حتى اللحظة إذا كان ثمة صفقة وراء هذه العودة قبل إتمام الإجازة المقررة، أم أن الحلبوسي وجد أن غيابه سيسهل عملية تمرير قانون الموازنة دون أن تكون لديه القدرة على التدخل فيها لمصلحته، وهو ما أجبره على العودة.

تسبب هذا الخلاف بتجدد الحديث عن إمكانية إعادة سيناريو "إقالة الحلبوسي"، خاصة مع تصريحات علنية من "تحالف العزم" عن خطوات بهذا الشأن. صحيح أنها ليست المرة الأولى التي تنطلق فيها دعوات كهذه من "تحالف العزم"، لكنها بدت أكثر جدية هذه المرة، لاسيما بعد الخلافات المتزايدة داخل "تحالف السيادة"، وانشقاق مجموعة من النواب المهمين منه. وبالنتيجة، فإنّ الحلبوسي يبدو في أضعف أحواله اليوم.

دائماً ما كان التلويح بالإقالة نوعاً من الضغط والابتزاز أيضاً، لكن نجاح عملية الإقالة ليس قراراً سنياً في الأساس، بل هو قرار يرتبط بإرادة الفاعل السياسي الشيعي، لهذا لا يمكن التعويل على الرمال المتحركة في المشهد السياسي السني وحدها، أو التصريحات المتعلقة بهذا الشأن، إذ من الواضح أنه ليس ثمة قرار شيعي نهائي حتى اللحظة أيضاً بشأن إقالة الحلبوسي؛ فهذا القرار لا يخضع لعوامل محلية وحسب، بل إن للعامل الإقليمي تأثيره أيضاً، ولن يكون من المنطقي أن يقدم "الإطار التنسيقي" على خطوة كهذه بعيداً عن الموقف الإيراني، خاصةً بعد التقارب الأخير بين السعودية وإيران.

السيناريوهات المحتملة

يمكن طرح ثلاثة سيناريوهات محتملة لمسار الأزمة التي يواجهها الحلبوسي حالياً:

أولاً، أن يستمر التلويح بالإقالة من دون أي خطوات حقيقة لتفعيلها من أجل مزيد من الضغط على الحلبوسي، ليس فيما يتعلق بالموازنة وحسب، بل في جميع القضايا التي يعتقد "الإطار التنسيقي" أن ثمة حاجة لمثل هذا الضغط لتمريرها، أو استخدامها لمنع أي خطوات عملية تتعلق بمطالب المجتمع السني التي تم الاتفاق عليها في وثيقة إعلان ائتلاف "إدارة الدولة". وبالتالي إبقاء الحلبوسي في وضع قلق إلى حين انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في نوفمبر 2023، وفي المقابل يتم دعم القوى السنية المناوئة له في الانتخابات المقبلة، عبر منع الحلبوسي من استخدام السلطة التنفيذية لرشوة

الجمهور أو تحجيم القدرة على التزوير المنهجي للانتخابات، أو عبر دعم الانشقاق الذي يقوده محافظ الأنبار علي فرحان عن هيمنة الحلبوسي، وأن تكون نتائج تلك الانتخابات هي الفيصل في استمراره في منصبه من عدمه وفقاً لما سيتحصل عليه "حزب تقدم" والقوى السنية المناوئة له، خاصة أن خسارة الحلبوسي للأنبار ستكون ضربة قاضية لرأسماله الرمزي.

ثانياً، تفكيك "تحالف السيادة"، وتشكيل تحالف سني منافس من الناحية العددية، يحظى بدعم أطراف "الإطار التنسيقي" المناوئة للحلبوسي، ويتمكن من استمالة "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، وبالتالي تشكيل أغلبية مطلقة في مجلس النواب تتيح تفعيل قرار الإقالة.

ثالثاً، نجاح الحلبوسي في المناورة، وهو يجيدها تماماً، واستثمار علاقاته الجيدة مع بعض أطراف "الإطار التنسيقي" لمنع أية خطوات تصعيدية ضده، واستثمار المتغيرات الإقليمية في هذا الاتجاه، مع نجاحه في الإبقاء على "تحالف السيادة" من دون مزيد من الانشقاقات، وأن يستثمر قانون الموازنة في تدعيم وضعه السياسي عبر التخصيمات التي يمكن استخدامها بهذا الاتجاه للتأثير في نتائج الانتخابات المحلية المقبلة.